

الدولار ودول الفانض المالي

حازم الببلاوي*

أولاً: التمهيد

الدولار هو العملة الأمريكية، فهو بذلك شكل من أشكال النقود. والأصل هو أن النقود - بطبيعتها - هي دين على الاقتصاد الذي يصدرها. فالنقود - بشكل عام - تصدر عن السلطات النقدية في كل دولة، وهي بذلك تمثل لحاملها، ديناً على الاقتصاد الوطني الذي أصدرها، بمعنى أن حامل هذه النقود يستطيع أن يبادلها بأية سلعة معروفة في الأسواق. ومن هنا يقال بأن النقود هي "قوة شرائية عامة" فحاملها يتمتع بحق، والمدين بهذا الحق هو الاقتصاد الوطني في مجموعه. وتحرص كل دولة على حماية الاستقرار النقدي. بمعنى أن تتخذ السياسات النقدية والمالية المناسبة لحماية قيمة هذه العملة وعدم ارتفاع الأسعار المحلية. والدولار لا يختلف في ذلك عن غيره من النقود في هذه الصفة العامة. ولكنه يختلف عن بقية العملات، لأنه ليس فقط عملة وطنية تمثل قوة شرائية على السلع الأمريكية، ولكنه أيضاً عملة دولية تمثل قوة شرائية على مختلف السلع داخل وخارج الولايات المتحدة الأمريكية. وبذلك فإن المدين بالدولار ليس الاقتصاد الأمريكي وحده، بل معظم الاقتصاديات الأخرى. فحامل الدولار يستطيع - في أغلب الأحوال - أن يستخدم هذا الدولار للشراء للتوظيف في أي دولة، فالمدين بالدولار ليس هو الاقتصاد الأمريكي وحده، بل الاقتصاد العالمي. والدولار بذلك يعادل في الحاضر، ما كان عليه الذهب في الماضي.

وإذا كان الدولار - من الناحية العملية - هو دين على الاقتصاد العالمي، فإن الذي يسيطر على إصداره هو السلطات النقدية في الولايات المتحدة. وهكذا فإننا، ونحن نتحدث عن الدولار، إنما نتحدث عن عملة تصدرها سلطة وطنية - السلطات النقدية الأمريكية - ولكن المدين بها ليس الاقتصاد الأمريكي وحده بل الاقتصاد العالمي في مجموعه. وبذلك تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بما يعرف في الاقتصاد "بحقوق الإقطاعي seigniorage rights" ففي العصور الوسطى كان الأمير الإقطاعي يعيد سك النقود باسمه عند تولية الحكم، ويعمد على أن يصدرها بوزن أقل، مع الاحتفاظ بقيمتها الاسمية. وما يتحقق من كسب يعتبر نوعاً من الربح، الذي يحققه الإقطاعي دون أي مقابل من جانبه. والآن، ونحن في ظل الدولار - عملة التداول الدولية فإن

* رئيس الوزراء المصري الأسبق.

** محاضرة أقيمت في جامعة الكويت - كلية العلوم الإدارية بتاريخ 2014/11/17.

الولايات المتحدة الأمريكية تصدر الدولار وتحصل عليه الدول الأخرى . وبطبيعة الأحوال ، فإن الدولار الذي تحصل عليه هذه الدول - للاحتفاظ به كاحتياطي - لا يكون بلا مقابل ، وإنما نظير سلع تصدرها إلى الولايات المتحدة أو نظير تمكين الولايات المتحدة من الحصول على أصول محلية للاستثمار فيها . وهذا هو الريع الذي تحققه الولايات المتحدة نظير توفير الدولار للتعامل الدولي . فكيف تمكنت الولايات المتحدة من جعل الدولار عملة التداول العالمي؟ هذه قصة نظام النقد الدولي كما تطور منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . ولكن ما صلة هذه القصة بدول الفائض المالي؟ يرجع هذا إلى أن ما تحققه الولايات المتحدة من مكاسب نظير حقوق الإقطاعي ، يمكنها من تحمل عجز في ميزانها الخارجي ، وهذا العجز يعني تحقيق فوائض مالية للدول الأخرى . فالعجز والفائض متكاملان لا وجود لأحدهما دون الآخر . ونظراً لأن أهم وأكبر عجز في الميزان الخارجي يكاد يقتصر - بشكل أساسي - على الولايات المتحدة الأمريكية . فمعنى ذلك أن هذا العجز الأمريكي يقابله فوائض تحققها دول أخرى على رأسها الصين واليابان وألمانيا وإلى حد ما روسيا فضلاً عن الدول المصدرة للبترول . وبذلك تصبح مشكلة الدولار في الحقيقة مشكلة تواجه الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية ، ودول الفائض من ناحية أخرى . وبذلك نكون إزاء سؤالين ، كيف وصل الدولار ليصبح عملة التداول العالمي؟ وهذه هي قصة نظام النقد الدولي . والمسألة الثانية ترجع إلى تركيز المديونية أو العجز في العلاقات الدولية بشكل كبير في دولة واحدة ، هي الولايات المتحدة ، والتي توظف فيها معظم الفوائض المالية ، وبما يجعل هذه الدول رهينة - إلى حد كبير - للدولة المدنية العظمى . ونتناول هذين الأمرين على التوالي .

ثانياً : الدولار يتربع على عرش النظام النقدي الدولي

ولنبداً بالنقطة الأولى وهي كيف تطور النظام النقدي الدولي ليصبح قائماً على الدولار باعتباره عملة التداول العالمي .

وصل الدولار إلى مكانته الحالية من خلال التطورات التي نشأت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، والرغبة في وضع نظام نقدي دولي جديد يحقق مزيداً من التعاون الدولي وزيادة حجم المبادلات وتأكيد الظروف المواتية لتحقيق السلام والتعاون الدولي .

وجاء انتصار الحلفاء في هذه الحرب ليعطي الولايات المتحدة دوراً مميزاً في العلاقات الدولية ، ومن بينها إعادة ترتيب أوضاع الاقتصاد الدولي . وقد استغلت الولايات المتحدة الفرصة وحرصت على أن يلعب الدولار الدور الرئيسي في نظام النقد العالمي الجديد كما حددته اتفاقية إنشاء صندوق النقد الدولي .

وفي هذه اللحظة الحرجة، كانت تلك الحرب قد أنهكت الجميع، المنتصرين والمنهزمين معا. فخرجت ألمانيا محطمة بعد الحرب، وتعرضت اليابان للقنابل الذرية، ولم يكن وضع الحلفاء أفضل. فقد أنهك الإتحاد السوفيتي - وإن توسع في أوروبا الشرقية - وأثقلت الديون الخزنة البريطانية، كما فقدت فرنسا العديد من أصولها وهي تحت الاحتلال الألماني. أما الولايات المتحدة فقد أنهت الحرب وهي في قمة النجاح الاقتصادي، إضافة إلى التفوق العسكري، وعندما دخلت الولايات المتحدة الحرب في منتصفها، فإنها لم تضطر إلى تحويل اقتصادها المدني إلى اقتصاد حربي، بقدر ما استطاعت أن تبني "اقتصادا عسكريا" موازيا دون إضعاف "لاقتصادها المدني" وبانتهاء الحرب، لم تواجه الولايات المتحدة مشكلة إعادة بناء الاقتصاد المدني حيث لم تتعرض لأي اعتداء مباشر عليها، وإنما كانت المشكلة هي في كيفية تصفية اقتصاد الحرب وتحويله إلى الاقتصاد المدني دون تعريض الاقتصاد الوطني للكساد. ومن هنا جاء مشروع مارشال مفيدا للاقتصاد الأمريكي، بما تضمنه ذلك من فتح أسواق جديدة للسلع الأمريكية، والعمل على تصفية "الاقتصاد الحربي" بشكل متدرج وبغير مفاجأة، حيث كان يمكن أن تترتب عليه آثار انكماشية كبيرة.

وجاءت اتفاقيات بريتون وودز التي أسست البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتوفر الظروف المناسبة لوضع أسس نظام نقدي جديد. وكانت أوروبا قد عرفت، في الفترة السابقة على قيام الحرب العالمية، ما يشبه الحروب الاقتصادية بين الدول. فلجأت معظم هذه الدول إلى الحماية الجمركية المبالغ فيها، وإلى الاقتصاد المغلق - إن أمكن - وتخفيض أسعار العملات للحصول على مزايا على حساب الآخرين. وبذلك ظهرت النبرة الجديدة بعد الحرب للدعوة لمزيد من التعاون والانفتاح على الدول الأخرى، وأن حرية التجارة واستقرار أسعار الصرف وحرية انتقال الأموال أمور مطلوبة، وكل هذا لا يؤدي فقط إلى مزيد من الكفاءة الاقتصادية بل أنه يدعم تحقيق السلام الدولي. وقد كان إنشاء صندوق النقد الدولي هو البذرة التي ساعدت على أن يصبح الدولار الأمريكي هو عملة التداول العالمي.

لعبت الولايات المتحدة وإنجلترا الدور الرئيسي في تشكيل صندوق النقد الدولي وبالتالي في تصميم نظام النقد الدولي كما عرفناه خلال السبعة عقود الماضية. وكان يمثل إنجلترا اللورد كينز - الاقتصادي الأشهر في القرن العشرين - في حين كان اللاعب الأمريكي الأكثر تأثيرا هو وكيل الخزنة الأمريكية هاري وايت. وانتهى الأمر بغلبة الرؤية الأمريكية. وكان كينز يرى أن يصبح صندوق النقد الدولي المقترح كنوع من البنك، الذي يخلق نقودا من خلال ما يقدمه

من انتمان لعملائه، وهو بذلك ليس في حاجة إلى رأس مال، ويكفي أن توضع القواعد المنظمة لمنح البنك لائتمانه، بل أنه اقترح اسما لهذه النقود الدولية وهو "بانكور". أما وايت فقد رأى - وانتهى الأمر - باعتماد آرائه، أن يكون للمؤسسة الجديدة رأس مال يقدمه الأعضاء، ويتكون من عملة الدولة العضو فضلا عن جزء من الذهب، وبذلك يتوفر للصندوق موارد من عملات الدول المختلفة فضلا عن الذهب، ولكن الأهم - عند وايت - هو ضمان استقرار الصرف. ولذلك اقترح الأخذ بنظام أسعار الصرف الثابت وحيث تربط فيه كل عمله بوزن من الذهب، ولا يجوز تغييرها إلا بإجراءات معقدة.

ونظرا، لأن معظم الدول كانت قد تخلت عن قاعدة الذهب، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت تربط الدولار بالذهب، وكانت على استعداد لتحويله لغير المقيمين بسعر ثابت (35 دولار للأوقية ذهب) فقد انتهى الأمر - عمليا - إلى أن ربطت معظم الدول - الأعضاء في الصندوق - عملتها بالدولار، باعتبار أن الدولار قابل للتحويل إلى ذهب. وبذلك وضعت البذرة الأولى لسيطرة الدولار على أسواق الصرف. فجمع العملات تعرف بوزن معين للذهب وبسعر محدد للدولار.

وصاحب هذا الوضع القانوني والنفسي، وضع اقتصادي قائم، وهو أن معظم دول العالم خرجت من الحرب وهي محطمة أو مقسمة سياسيا. وكان الاقتصاد السليم الوحيد هو الاقتصاد الأمريكي، والذي كان يمثل إنتاجه نصف حجم الإنتاج العالمي في مجموعه، وكانت الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة القادرة على تصدير السلع الزراعية والغذائية فضلا عن المنتجات الصناعية ورؤوس الأموال. ولذلك فقد جاء اعتبار الدولار هو العملة الدولية أمرا طبيعيا، فالجميع في حاجة إلى الدولار، إن لم يكن للاستيراد المباشر من الولايات المتحدة فهو دائما مطلوب من كل الدول الأخرى. وكانت المشكلة الوحيدة هي نقص الدولار المتاح للعالم. وكانت الولايات المتحدة في ذلك الوقت تحقق أيضا فائضا في ميزانها التجاري، فهي تصدر بأكثر مما تستورد. فبشكل ما كانت الولايات المتحدة دائنة للعالم، فكيف يمكن توفير دولارات للعالم - في هذه الظروف - لكي يستطيع أن يدفع ثمن وارداته منها ومن غيرها؟ كان المخرج الوحيد هو أن تقوم الولايات باستثمارات كبيرة في دول العالم وبذلك يخرج منها دولارات كافية في شكل استثمارات أمريكية في بقية الدول لدفع فاتورة زيادة واردات هذه الدول. ومن هنا عرفت الاستثمارات الأمريكية في الخارج توسعا كبيرا في الفترة التالية لانتهاء الحرب، وذلك لتمكين هذه الدول الأخرى من الحصول على الدولارات اللازمة لدفع فاتورة وارداتها.

وبعد ما يزيد على عقدين من نهاية الحرب، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تعرف ظاهرة جديدة وهي بداية العجز في ميزانها التجاري فضلا عن عجز الموازنة وصادف ذلك حروبها في جنوب شرق آسيا وفيتنام. مما أدى إلى بداية توافر الدولار بشكل اكبر لدى معظم الدول، التي رأت في هذا دعما لاستقرار أسعار صرف عملاتها. ورغم ظهور العجز في تجارة أمريكا، فقد كان ذلك محل ترحيب لدى معظم الدول، لأن معنى العجز هو أن الولايات المتحدة تضخ كميات اكبر من الدولارات في العالم الخارجي وهو في اشد الحاجة إليها. ولكن هذا الفائض الذي تحقق لدول العالم لم يستخدم دائما من جانبها للاستيراد، وإنما للاحتفاظ به جزئيا كاحتياطي نقدي. وبدأت معظم الدول في تكوين احتياطيات من الذهب والدولار، مما يعزز من جدارتها الائتمانية.

وعندما قامت ثورة النفط برفع أسعاره في بداية السبعينات، صادف ذلك ظهور النمر الآسيوية والتي توسعت أيضا في صادراتها بشكل كبير. وهكذا ظهر على الساحة، نوع جديد من الدول التي تحقق فوائض مالية كبيرة ومستمرة، وكان عليها أن تبحث عن أماكن أمانة لتوظيف فوائضها المالية فيها. ولم تجد هذه الدول أفضل من الدولار والأسواق المالية الأمريكية لتوظيف فوائضها فيها. فالدولار هو العملة الدولية المقبولة في جميع الدول، وهي الدولة الأغنى والأقوى، وهي تتمتع بمؤسسات مالية قوية، وهي دولة قانون وتعرف درجة عالية من الشفافية. وبعد ذلك بعقد أو عقدين ظهر المارد الصيني، والذي يحقق فائضا ماليا هائلا في ميزانه الجاري وعليه أن يوظفها في أماكن آمنه، ولم يجد- هو أيضا- ما هو أكثر أمنا من الدولار والأسواق المالية الأمريكية. وبعد أن اختفى الاتحاد السوفيتي، وبدأت روسيا في تحقيق فوائض مالية نتيجة تصدير الغاز والبترو، فإنها بدورها لم تجد بديلا عن الأسواق المالية الأمريكية لتوظيف فوائضها.

ومع توافر هذه الأموال التي تبحث عن الدولار والأصول الأمريكية، بدأ عجز الميزان الجاري والذي بدأ في بداية السبعينات يجد مبررا، وهو كثرة الأموال الوافدة للتوظيف في الأسواق الأمريكية. فالالاقتصاد الأمريكي أصبح حينذاك قادرا على زيادة الاستيراد وتضخم العجز الجاري، وهو لا يضطر لعلاج العجز لأن أصحاب هذه الفوائض حريصون على إبقاء استثماراتهم بالدولار. ومن هنا لم تجد السياسة الاقتصادية الأمريكية مبررا لضبط تزايد الواردات وتفاقم عجز الميزان الجاري. فالأموال الأجنبية تتدفق، وهي سعيدة ببقائها في شكل أصول مالية أمريكية. وهكذا بدا حجم الأموال بالدولارات والمملوكة للعالم الخارجي. وألان، فإنه مع استمرار العجز الجاري لأمريكا لما يقرب من خمسة عقود، فهناك محل للتساؤل، هل

يواجه الاقتصاد الأمريكي مشكلة حقيقية، مع تزايد مديونية وتراكمها تجاه العالم الخارجي؟ أم أن المشكلة الحقيقية هي لدى دول الفائض.

هناك عبارة شهيرة منسوبة للاقتصادي الأمريكي كينز، ومفادها- على ما أذكر- "أنت في مشكلة إذا كنت مدينا بمائة جنيه، ولكن البنك سيكون هو في مشكلة إذا كنت مدينا له بمليون جنيه " ولكن ما هي الموعظة من هذه المقولة؟ الفكرة بسيطة وهي أن المدين يكون، عادة، تحت رحمة الدائن إذا كان حجم الدين صغيرا، أما إذا كان الدين كبيرا، فإن الدائن يصبح هو، وليس المدين، في وضع صعب وتحت رحمة المدين، فالمدين هنا يرهن الدائن وربما يفرض عليه شروطه.

ثالثاً : التحدي أمام دول الفائض المالية، خاصة المصدرة للنفط :

يتطلب الحديث عن الفائض المالية، أن يكون على وعي ببعض الحقائق الاقتصادية الأولية، التي لا مناص من الاعتراف بها. وتساعد الحسابات القومية على فهم أسباب ظهور الفائض والعجزات بين الدول. وهي ترجع إلى التفرقة بين " الناتج القومي " وبين " الإنفاق القومي " فالأصل هو التساوي بين ما تنتجه وما تنفقه. فالمعادلة أو المساواة المحاسبية المستقرة عن تعريف الناتج القومي أو الإنفاق القومي هي :

الناتج (الإنفاق) القومي = الاستهلاك القومي + الاستثمار القومي +/-(فائض أو عجز الميزان الجاري) فالتفرقة بين " الناتج القومي " و" الإنفاق القومي " ترجع إلى وضع الميزان الخارجي بين العجز والفائض فإذا كان الميزان الجاري (صادرات وواردات) متوازنا، فإن الناتج القومي يتعادل تماما مع الإنفاق القومي. أما إذا كان الميزان الجاري موجبا - أي هناك فائض في الصادرات على الواردات - فإن الناتج القومي يكون أكبر من الإنفاق القومي، وإذا كان هذا الميزان به عجز، فإن ذلك يعني أن الإنفاق القومي يجاوز الناتج القومي.

هذه هي الحقيقة. فالفائض والعجز المالي بين الدول يرجع إلى عدم التطابق بين الناتج القومي والإنفاق القومي في هذه الدول. وليس من السهل أن تقتنع كل الدول بتحقيق المساواة بين إنتاجها وإنفاقها التطابق القومي.

والحقيقة الثانية هي حقيقة محاسبية وهي استمرار الفائض لأية دولة رهن باستمرار العجز لدى دول أخرى. ودول الفائض المالي، وخاصة الدول المنتجة للنفط، مضطرة، إزاء الوضع العالمي للطاقة، إلى أن تحقق ناتجا قوميا يجاوز إنفاقها القومي. فهذه الدول - خاصة في

الخليج بما تعرفه من هيكل سكاني من ناحية، وعدم قدرة الاقتصاد القومي على زيادة الإنفاق الرشيد من ناحية أخرى - فإنها مضطرة إلى استمرار الإنتاج بما يتفق مع الاحتياجات العالمية من سلعة استيراثية مثل النفط. وهكذا فإن دول الفائض من مصلحتها استمرار فوائضها المالية، وبالتالي ما يقابلها من عجوزات لدى دول أخرى. ولكن المشكلة ليست في وجود دول عجز، وإنما في تركزها في دولة أو عملة واحدة. وبذلك، تنحصر التحديات التي تواجهها دول الفائض وخاصة الدول النفطية، في سؤالين هامين، الأول هل من مصلحتها استمرار الفوائض، وهل هذا ممكن أو متاح؟ وإذا لم يكن في مصلحة هذه الدول تخفيض هذه الفوائض أو إنقاصها، فهل من المصلحة أن تستثمر هذه الفوائض في الدولار أم هناك مصلحة في تنويع هذه الاستثمارات خارج منطقة الدولار؟ هذه أسئلة جوهرية تتطلب وضوحاً.

الفوائض المالية النفطية واستقرار الاقتصاد العالمي :

السؤال هنا هل يمكن تخفيض هذه الفوائض؟ يمكن تخفيض الفوائض المالية للدول النفطية بأسلوبين، وكلاهما صعب التحقيق إن لم يكن ضاراً. أما الأسلوب الأول فهو تخفيض إنتاج النفط أو منع أسعاره من الارتفاع. فهل هذا ممكن. وهل هو مفيد؟ الإجابة السريعة لا. فالنفط وملحقاته ليس سلعة عادية، بل هو سلعة استيراثية يتوقف عليها حياة الاقتصاد العالمي، ومن الصعب - إن لم يكن من المستحيل - أن تقوم دولة أو مجموعة صغيرة من الدول بتخفيض الإنتاج العالمي لهذا المصدر الحيوي للطاقة وللصناعات الكيماوية. فهنا يكاد يتعلق الأمر بما يعرف بالسلع العامة العالمية GLOBAL PUBLIC GOODS

فوقف أو تخفيض إنتاج هذه السلع الاستراتيجية يمكن أن ينظر إليه باعتباره إعلاناً للحرب على العالم. ومن هنا فمسئولية الدول المنتجة للنفط تستلزم ضرورة توفير إنتاجه بكميات كافية للاستهلاك العالمي. أضف إلى ذلك أن تخفيض الإنتاج يمكن أن ينقلب ضرراً بالدول النفطية ذاتها، وذلك بتطوير وسائل البحث عن بدائل أخرى وبالتالي يهدد مستقبل هذه الدول. ويظل الأكثر أهمية هو أن النفط سلعة استراتيجية لا يمكن التعامل معها بخفة.

والشكل الآخر لتخفيض الفوائض هو منع ارتفاع أسعارها مع تطور الأسعار العالمية، وهو أمر يتناقض كلية مع العدالة وحقوق الدول المصدرة للنفط، فهي بقيامها بتوفير هذه السلعة الاستراتيجية للعالم، فمن حقها أن تحصل على المقابل العادل لثرواتها الطبيعية والنافذة في إطار من المنافسة العالمية. وهكذا يمكن القول بأن اختيار تخفيض الإنتاج أو تقليل أسعاره هو أمر غير عملي بل وقد يترتب عليه بالغة الخطورة.

ولكن الفوائض يمكن تقليلها أو حتى إزالتها دون التعرض لحجم إنتاج النفط أو أسعاره، إذا قامت الدول النفطية بزيادة إنفاقها القومي. فالفوائض التي تحققها هذه الدول ترجع إلى أن "الناتج القومي" لهذه الدول يجاوز "إنفاقها القومي" وأنها يمكن أن تزيل أو تخفض هذه الفوائض بزيادة الإنفاق المحلي سواء للاستهلاك أ، الاستثمار المحلي أو الأمرين معا. فهل هذا ممكن أ، مفيد؟

تتميز دول الخليج النفطية، بشكل عام، بأنها دول صغيرة - ربما باستثناء المملكة العربية السعودية - وعدد سكانها محدود، وبالتالي، تعتمد على نسبة عالية من اليد العاملة المستوردة والتي تكاد تقارب عدد المواطنين الأصليين. كذلك فإن معدلات الدخول الفردية - في معظم هذه الدول - تعتبر من أعلى المعدلات العالمية، كما تتمتع معظم هذه الدول ببنية أساسية حديثة ومتطورة ينفق عليها بسخاء. وهناك طاقة استيعابية للإنفاق المحلي لكل دولة تتوقف على ما يتوفر لديها من موارد طبيعية وإمكانات بشرية. ومن المعروف أنه مع زيادة معدلات الإنفاق الاستهلاكي تزداد الحاجة إلى الخدمات البشرية من صيانة للمعدات والأجهزة، وعمال نظافة، وخدمات ترفيهية وتعليمية وحراسات وخدمات منزلية، . . والقائمة طويلة فالزيادة في الرفاهية في العصر الحديث تعتمد بدرجة أكبر على استهلاك الخدمات البشرية. وبذلك، فإنه في دول الخليج يؤدي مزيد من الرفاهية الاستهلاكية إلى مزيد من الاعتماد على اليد العاملة الأجنبية مما قد يخل بالتوازن السكاني والاستقرار المحلي.

وهكذا يتضح أن دول الفوائض المالي في الخليج من مصلحتها، فضلا عن أن الظروف تفرض عليها أن تستمر في إنتاج النفط بمعدلات تتناسب مع احتياجات العالم، وأنها - نظرا لطبيعة هيكلها الاقتصادي والسكاني - لن تكون قادرة على إنفاق كامل حصيلة إنتاجها القومي محليا لمحدودية الطاقة الاستيعابية. فهي بالضرورة دول فائض مالي في الوقت الحاضر. والسؤال ليس في استمرار هذه الفوائض أو عدم استمرارها - لفترة غير قصيرة - وإنما في كيفية استغلال هذا الفائض بكفاءة وبما يوفر الاستقرار للاقتصاد العالمي وحماية مصالح هذه الدول طويلة الأجل. الأصول العينية والأصول المالية :

قبل أن نتناول كيفية الاستخدام الأمثل لهذه الفوائض المالية، علينا أن ندرك طبيعتها الاقتصادية. هذه الفوائض ليست إنتاجا بالمعنى الدقيق. حقيقة أن استخراج النفط من باطن الأرض وتصفيته وتجميعه ونقله كل هذا ينطوي على عمليات إنتاجية حقيقية. ولكن يظل العنصر الأساسي في قيمة النفط أنه يمثل ثروة طبيعية غير متجددة توجد في باطن الأرض. فجوهر سلعة

النفط، هو أنها استهلاك لثروة طبيعية محدودة، مهما بلغ عمرها، مآلها إلى الزوال. ولذلك، فإن الاستخدام الرشيد لهذه الثروة الطبيعية يكون بتحويلها إلى ثروة اقتصادية متجددة، أي إلى أصول إنتاجية قابلة للاستمرار والتجديد. فعائدات النفط هي نوع من "الثروة" وليست "دخلا" متجددا. فالثروة هي مصدر للدخل، ومن هنا فلا بد من الحفاظ عليها أو العمل على زيادتها، وليس استهلاكها، وفقط يجوز استهلاك عائد هذه الثروة، وهو الدخل المتجدد. والثروة قد تكون طبيعية مثل الأراضي والمناجم والغابات، وقد تكون قوة العمل، كما قد تكون ثروة مالية تمثل أصولا منتجة، فرأس المال هو ثروة بقدر ما يعكسه من قدرات إنتاجية، حيث يستخدم في توليد عائدات ودخول سنوية مع الحفاظ على قيمته باستمرار عن طريق ما يعرف بحماية استهلاك رأس المال.

وهكذا، فقد كان من المنطقي ألا تحسب عوائد النفط ضمن الناتج أو الدخل القومي، وفقط يدخل في حسابها فقط عوائد استخدامات هذه العوائد. فعائدات النفط هي جزء من "الثروة القومية" وليس من الناتج أو الدخل القومي. وتأخذ الحسابات القومية في الكويت - إذا لم أكن مخطئا - باعتبار عائدات النفط جزءا من الدخل أو الناتج القومي، في حين أن عوائد استثمارات النفط تضاف إلى "الثروة القومية" ولا تعتبر دخلا، وتوضع في حسابات خاصة ولا تمس. ولعل الأقرب إلى المنطق هو الأخذ بعكس هذا الأسلوب، واعتبار عائدات النفط جزءا من الثروة القومية بما ينطوي عليه ذلك من تحويل ثروة في باطن الأرض إلى قيمة مالية واقتصادية تستثمر للمستقبل. وإذا كانت عائدات النفط هي - كما اشرنا - تعبير عن ثروات طبيعية في باطن الأرض، فمن الطبيعي أن يتم مبادلتها لعناصر مماثلة من "الثروة"

وعندما نتحدث عن الثروة فلا بد أن نميز بين "الأصول العينية" Real Assets والأصول المالية Financial Assets "فالأصول العينية" هي مصدر الإنتاج الحقيقي من مصانع وبنية أساسية ومعرفة تكنولوجية وغيرها من القدرات الإنتاجية. ولكن هذه "الأصول العينية" تتداول، عادة، من خلال "الأصول المالية" من أسهم وسندات ومختلف الأوراق المالية، التي تمثل هذه "الأصول العينية" فهي رموز أو أدوات لتسهيل تداول وحركة الأصول.

ومع ذلك فقد لاحظنا، خاصة في الفترات الأخيرة، أن هناك تزايدا ملموسا في حجم "الأصول المالية" بمختلف أشكالها، وبما يجاوز، بكثير، نمو "الأصول العينية" وقد ظهر هذا بشكل خاص في الولايات المتحدة، مما كان له أثر على انفجار الأزمات المالية، على ما سنشير إليه.

ومن الضروري، بالنسبة لدول الفائض - أن تحقق مقابل التنازل عن ثروة طبيعية أي أصول عينية - أن تتأكد أن ما تحصل عليه من " أصول مالية " في توظيفاتها الاستثمارية يتناسب مع نمو وتطور ونمو الأصول العينية الإنتاجية . ودون ذلك، فإن ثروات دول الفائض سوف تكون معرضة للتآكل .

الأزمات المالية المعاصرة

عرفت الولايات المتحدة خلال العقدین الأخيرین، أزمتين ماليتين هما : أزمة سوق الأوراق المالية للتكنولوجيا (نازدك) في 2000، ثم أزمة أسواق العقارات في 2008. وقد لجأت الحكومة الأمريكية، آنذاك إلى اتخاذ سياسات توسيعية اعتمدت على توسع الحكومة في الإنفاق وزيادة عجز الموازنة، وخفضت أسعار الفائدة إلى ما يقرب الصفر. ولم يمنع هذا الانخفاض في أسعار الفائدة، أو اضطراب الأوضاع المالية للولايات المتحدة، المستثمرين في دول الفائض (الصين بوجه خاص) من زيادة توظيفاتهم المالية في الولايات المتحدة. وهكذا نجحت الولايات المتحدة - بعد أن ضمنت قيام الدولار بدور النقود الدولية - في أن تضع دول الفائض في وضع المسئول عن حماية قيمة توظيفاتهم الدولارية. فدول الفائض باعتبارها الحائزة على ثروات هائلة بالدولار، أصبح عليها ضرورة حماية قيمة هذا الدولار صيانة لثرواتها المتراكمة في الأسواق الأمريكية عبر السنوات. وفي نفس الوقت، أصبحت الولايات المتحدة، في وضع يمكنها من زيادة الإنفاق دون أن يتحمل المواطن الأمريكي عبء هذه الزيادة التي يتكفل بها دول الفوائض المالية. وأصبح أهم صادرات الولايات المتحدة الأمريكية، هو تصدير الدولار في شكل أوراق مالية يقبل عليها المستثمرون من دول الفائض لحماية استقرار البورصات العالمية، وبالتالي لحماية ثرواتهم المتراكمة. وعندما تصدر الولايات المتحدة الدولار، فإنها لا تتحمل أي تكلفة، فالولايات المتحدة، من الناحية الواقعية، هي البنك المركزي العالمي للنقود الدولية.

وبهذه الميزة، أن أصبح الاقتصاد الأمريكي هو - وحده دون أي اقتصاد في العالم - قادراً على زيادة الاستهلاك والاستثمار معاً. فأى اقتصاد آخر، عليه الموازنة بين زيادة الاستهلاك أو زيادة الاستثمار. أما الاقتصاد الأمريكي، فإنه قادر على زيادة الاستهلاك بلا خشية من نقص المدخرات اللازمة للاستثمار. والسبب في ذلك، هو أن دول الفائض المالي في العالم مستعدة دائماً للتوظيف في الأوراق المالية الأمريكية، وبما يسمح بزيادة الاستثمارات الأمريكية رغم انخفاض معدلات الادخارات المحلية، والتي تعوضها المدخرات الأجنبية. ولم يكن غريباً أن ينخفض معدل الادخار الفردي الأمريكي إلى أدنى مستوى دون نقص في معدلات الاستثمار. فحماية الدولار

لم يعد مشكلة للولايات المتحدة الأمريكية وحدها، بل هي أيضاً مشكلة العالم في مجموعه، وخاصة دول الفوائض المالية.

عندما نتحدث عن العالم المعاصر، والأكثر منه حيوية، فإن الدائنين الرئيسيين، على الأقل خلال العقود الثلاثة الأخيرة، هم مجموعة الدول الصناعية القديمة من ناحية، ومجموعة الدول الصناعية الجديدة ويضاف إليهم الدول المصدرة للنفط من ناحية أخرى.

أما الدول المستوردة لهذه الفوائض المالية فهم عادة الدول الصناعية المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة، التي تستحوذ على أكبر قدر من استيراد الأموال. وعلى العكس، فإن الدول الصناعية الجديدة - وعلى رأسها الصين - هي التي تقدم أكبر قدر من الأموال لسد عجز موازين الدول الصناعية القديمة. ففي خلال الفترة 2000-2012 بلغ حجم انتقالات رؤوس الأموال حوالي 13.5 تريليون دولار. حصلت منها الولايات المتحدة على ما يزيد نصفها، أي أكثر من 7 تريليون دولار. والمدين الرئيسي في الاقتصاد الأمريكي هو الحكومة، وحيث يبلغ حجم الدين الحكومي الأمريكي أكثر من 6.5 تريليون دولار، حوالي ثلاثة أرباعها في أيدي دائنين أجنب على رأسهم الصين ودول الفوائض النفطية.

وتاريخ الرأسمالية في الأزمات الاقتصادية قديم ومعروف. ونقطة الضعف الأساسية والتي تؤدي، عادة، إلى انفجار الأزمة، هي الأسواق المالية، باعتبارها الأسواق الأكثر تعرضاً للمضاربات، إن لم يكن المقامرة أحياناً. فازمة الثلاثينات من القرن الماضي بدأت بانهايار سوق نيويورك فيما عرف "بالثلاثاء الأسود" في 29 أكتوبر 1929. وما تزال ذاكرتنا الحاضرة تستحضر أيام أزمة "النازداك" وسوق العقارات على ما أشرنا إليه. والجديد هو أنه مع تعمق "العولة"، فإن آثار الأزمة أصبحت تلحق معظم اقتصادات العالم. فالعالم، وخاصة عالم الأموال، وهو ربما الأكثر عولة والأكثر اندماجاً وتأثيراً على مختلف الدول أينما كان موقعها من الاقتصاد العالمي.

ولعل أهم تعميق عمليات المضاربة المالية هو ما يعرف "بمخاطر المجازفة" أو المغامرة، فإذا شعر المستثمر أن هناك نوعاً من "التأمين" الذي يعوضه عن خسائره، فإنه سوف يكون أكثر استعداداً للمغامرة والمجازفة، لأنه يدرك أن هناك، في النهاية، من سوف يتقدم لإنقاذه. وعرفت بعض المؤسسات المالية العالمية ضخامة وأهمية في الاقتصاد العالمي، شعوراً كان بالاطمئنان بحيث أنها أصبحت تعتقد بأنها أكبر من أن تفشل "Too big to fail"، وأن فشلها سوف يؤدي إلى انهيار الاقتصاد في مجموعه، وبالتالي فإن الحكومات سوف تتدخل لحمايتها. وهكذا ترسخ، في

العقل الباطن لمثل هذه المؤسسات أنه لا خطر عليها من المجازفة أحياناً، لأنها "أكبر من أن تفشل"، فالجميع سوف يتكاتف لإنقاذها. وبذلك أصبح هذا التأمين الضمني باعثاً على المجازفة والمغامرة، وهو ما يعرف Moral Hazard. وقد جاءت صدمة بنك Lehman brothers، لتظهر أنه أصبح أكبر من أن ينقذ "too big to bail".

وقد أشرنا فيما سبق إلى أن دول الفائض المالي كثيراً ما توظف فوائضها في الدولار، باعتباره العملة المقبولة دولياً. فضلاً عما تتمتع به الولايات المتحدة من إمكانيات إنتاجية هائلة، وتقدم تكنولوجيا ديناميكي، وأيضاً لاستقرار مؤسساتها المالية وقدراتها الخلاقة. ولكن التجربة الأخيرة لأزمة 2008 جاءت، في الجوهر، لمعالجة تهوور وعدم مسؤولية الأسواق المالية سواء في التمويل العقاري المغامر أو التوسع في إصدار أشكال من الأصول المالية للمشتقات المالية ربما بدون ضوابط. وهكذا كان وقوف أموال دول الفائض واستعدادها الدائم لحماية الدولار، إنقاذاً لاستثماراتها الدولارية الكبرى، هو أيضاً أحد أسباب انتشار "مخاطر المجازفة" لدى المؤسسات المالية من ناحية، وضعف الرقابة والإشراف المالي من ناحية أخرى.

فإذا كان من المفهوم أن الاستثمار في أصول دولارية لا اعتبارات الكفاءة الإنتاجية في هذه الاستثمارات، فإن المبالغة في التوظيف لحماية الدولار من أزمات الأسواق المالية، قد ينقلب ليصبح مدعاة لمزيد من هذه الأزمات من خلال تزايد "مخاطر المجازفة" لدى المؤسسات المالية بمبالغاتها في أعمال المضاربات المالية فضلاً عن تشجيع تراخي الحكومات (الولايات المتحدة بشكل خاص) بوضع الضوابط والقيود على أعمال المضاربة.

توسيع قاعدة المدينين وزيادة الفرص الإنتاجية في العالم:

يتضح من الاستعراض المتقدم، أن دول الفائض النفطي تحقق فوائض مالية يصعب تخفيضها، فإنتاج النفط بمعدلاته الجارية يتم استجابة لاحتياجات العالم من الطاقة في الظروف الحالية. وفي نفس الوقت فإن الطاقة الاستيعابية لإنفاق عائدات النفط محلياً محدودة، لا تسمح بالتوسع غير المنضبط في الإنفاق المحلي. وأخيراً، فإن استمرار الفوائض النفطية رهن بوجود عجوزات مقابلة لدى الدول الأخرى.

وقد تطورت أوضاع العالم الاقتصادية والمالية إلى أن أصبحت الأسواق الأمريكية هي السوق الأوسع لاستثمار الفوائض المالية، وأدى اتساع دور الدولار - باعتباره عملة التداول العالمي - إلى زيادة العجز الأمريكي والذي لم يقتصر على عجز الميزان الجاري بل صاحبه عجز متزايد في موازنة الحكومة الأمريكية.

وقد أدت هذه الظروف مجتمعة إلى تزايد نسبة الأصول المالية - وخاصة في الولايات المتحدة - إلى الناتج الإجمالي، مما يعني أن الأصول المالية تزيد بمعدلات تجاوز الزيادة في الطاقة الإنتاجية. وفي نفس الوقت، فإن أي مشكلة تواجه الدولار، أصبحت تهدد أيضاً بدرجة كبيرة، مصالح الحائزين على أصول دولارية وعلى رأسهم الصين واليابان ودول الفائض النفطي. وبذلك أصبح الدائنون - دول الفائض المالي - رهينة، إلى حد كبير، لمطالب المدين (الولايات المتحدة الأمريكية) مما ساعد على تشجيع "مخاطر المجازفة" في الأسواق المالية ومزيد من الرعونة ومن ثم تعريضها للأزمات المالية، والتي تضطر دول الفائض للتدخل حماية لاستثماراتها القائمة. والدرس المستفاد من هذه التجربة لدول الفائض المالي، هو ما سبق أن اكتشفته البنوك منذ فترة طويلة. فالبנק، كمؤسسة خاصة يحرص على حماية أمواله بما يقوم به من دراسات لأحوال المدينين، ومن خلال متابعته لنشاطهم، ولكن يظل الضمان الأكبر للبنك هو توزيع المخاطر، ووضع حدود قصوى لما يقرضه للعميل الواحد، مهما بلغت جدارته الائتمانية. وهذه، إلى حد كبير، هي خلاصة ما أشار إليه كينز بعدم وضع الدائن نفسه تحت رحمة المدين. فزيادة مديونية المدين هي عبء على الدائن، وهي مصدر قوة للمدين.

ولم يرجع التزايد دائماً في فرص الاستثمار المالي في الأسواق المالية إلى زيادة الفرص الإنتاجية وإنما للإسراف في إصدار شتى أنواع الأصول المالية.

ولعل ظهور ما عرف "بالمشتقات المالية"، وهي أصول مالية تبنى على أصول مالية قائمة أو تزيد من حجم المتاح الأصول المالية دون أن ينعكس ذلك في أية في أية زيادة في الأصول الإنتاجية، وهي الظاهرة التي عاصرت تاريخنا المعاصر في معظم الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة. وقد كانت هذه الظاهرة المالية أحد أهم أسباب الأزمات المالية المعاصرة. ولذلك، فإنه من الضروري اتخاذ إستراتيجية جديدة لاستثمارات الفوائض المالية مقابل فرض استثمارية حقيقية، وليست مجرد زيادة في الأصول المالية. وتمثل الدول النامية - في هذا الصدد - إمكانيات هائلة للاستثمارات إذا توافر لها البنية الأساسية المادية والتشريعية.

وإذا أمكن لدول الفائض النفطي، وخاصة في الخليج العربي، أن تقوم بدور رائد في خلق فرص استثمارية حقيقية في ربوع الوطن العربي، فإنها تقدم بذلك خدمة هائلة للإنسانية، باستخدام فوائض النفط - وهي حصيلة ثروات طبيعية في باطن الأرض - لتتحول إلى ثروات إنتاجية في استثمارات حقيقية في الوطن العربي. وبذلك تقدم هذه الدول خدمة هائلة للإنسانية، بقدر ما تحقق أحد الأمنيات للأمة العربية، وبما يحفظ القيمة الحقيقية لهذه الثروات المالية، ولا

يتركها رهينة في الأسواق المالية. فهذه الدول باعتبارها الأقل استغلالاً لطاقتهم المهملة، تمثل رصيذاً ممكناً Potential للمستقبل، إذا توافرت لها الشروط المناسبة.

وبطبيعة الأحوال، فإن هذا ليس بالأمر السهل أو الهين. وهو بشكل ما يمثل مخاطرة ليست مضمونة، ويحتاج إلى صبر ومثابرة. ولكن علينا ألا ننسى أن الوضع القائم حالياً ليس بأقل مخاطرة. فالثروات المالية العربية المتزايدة في الأسواق المالية هي - إلى حد بعيد - رهينة لا يسهل الخلاص منها. والدول النفطية في الخليج - وعلى عكس الصين أو اليابان أو حتى الدول الصناعية الناشئة في جنوب شرق آسيا - لا تملك قاعدة صناعية كافية تجعل منها لاعباً رئيسياً في المستقبل. فالضمان الوحيد - القائم حالياً - لضمان استثمارات هذه الدول، هو أن العالم يحتاج إلى النفط لعقود قادمة. وفيما بعد عصر النفط، فإن الضمان الحقيقي لاستثماراتها المالية هو استنادها إلى قاعدة اقتصادية متينة في الوسط العربي.

لقد جاء عصر النفط نعمة هائلة لدول الخليج. ولكن العاقل هو من يعد العدة لما بعد النفط. وهذا لن يتحقق إلا إذا زادت المنطقة في إجمالها في قدراتها الاقتصادية الحقيقية وبما يمكنها من المنافسة في عالم لا يعترف إلا بالقادرين على المنافسة الإنتاجية. وهو أمر يصعب أن تحققه دولة عربية منفردة، بل يحتاج إلى جهود المنطقة. والمطلوب أن تقوم دول الفائض بدورها الرائد في نهضة المنطقة العربية.

رابعاً: خاتمة: خلاصة وتوصيات

نحاول فيما يلي أن نلخص بعض النتائج التي تناولناها وذلك في عدة نقاط موجزة:

- لعل النقطة الأولى هي ضرورة الاعتراف بأن الدولار لا يمثل فقط عملة الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما هو أيضاً عملة التداول العالمي. ومع مزيد من التقدم الاقتصادي وما يتطلبه من زيادة حجم الاندماج المالي والاقتصادي الدولي، فإن دور الدولار سوف يستمر، ولا يبرز في الأفق أي بديل سريع له، وإن كان من الممكن أن يبدأ هذا الدور في التراجع تدريجياً.
- معنى ذلك أن العالم سوف يحتاج إلى الاحتفاظ بكميات متزايدة من الأصول الدولارية. ويترتب على ذلك أن تجد الولايات المتحدة نفسها في وضع عجز في ميزانها الجاري لتوفير الدولارات للعالم. فهي بذلك لا تختلف عن أي "بنك مركزي" يضطر إلى تحمل عجز في موازنته لتوفير النقود للاقتصادات المحلية. ولكن على حين كانت الولايات المتحدة تحقق ذلك

عن طريق استثماراتها الخارجية حتى بداية السبعينات ، فإنها بدأت منذ ذلك الوقت تزيد من عجز ميزانها الجاري بالعجز المستمر والمتزايد في الواردات الأمريكية وعدم مسايرة الصادرات لها . وفي نفس الوقت تزايد عجز الموازنة الأمريكية بشكل كبير . ومع تعدد الأزمات المالية ارتفع هذا العجز بشكل مبالغ فيه . ونتيجة لهذه الزيادة الكبيرة في عجز الميزان الجاري الأمريكي من ناحية ، وزيادة عجز الموازنة الأمريكية من ناحية أخرى ، فقد زاد حجم الأصول المالية الأمريكية زيادة هائلة ، ليس فقط نتيجة لزيادة الطاقة الإنتاجية بها ، وإنما لتمويل العجوزات المتزايدة في الميزان الجاري والموازنة العامة . وهكذا ، ارتفعت نسبة الأصول المالية في الولايات المتحدة إلى الناتج القومي الإجمالي بها ، بأكثر من أربعة أضعاف خلال الفترة 1990-2001 . ورغم أن هذه ظاهرة عامة إلا أن نسبة التزايد لهذه الأصول المالية في الاقتصاد الأمريكي ، جاوزت بكثير المتوسط العالمي لزيادة الأصول المالية ، وقد تضاعف حجم المشتقات المالية لأكثر من عشر أضعاف الناتج الإجمالي في أمريكا في أقل من عشر سنوات .

- والنقطة الثالثة هي أن دول الفائض المالي النفطي ليس من صالحها ، وربما ليس في مقدورها ، أن تخفض حجم فوائضها المالية . فسلعة النفط هي سلعة استراتيجية مطلوبة لاستقرار العالم اقتصادياً وسياسياً . ومن ثم فإن أي محاولة منهجية لتخفيض الإنتاج المتاح من هذه السلعة الاستراتيجية ، لن يقرر لها النجاح . وبالمقابل ، فإن معظم دول الفائض الخليجي تخضع لقيود اقتصادية وسكانية تحدد من قدرتها الاستيعابية لزيادة الإنفاق المحلي . وهكذا ، فإن استمرار هذه الفوائض لفترة زمنية غير قصيرة ، أمر لا مناص منه . والمطلوب فقط هو اختيار استراتيجية مناسبة لاستثمار هذه الفوائض ، وبما يضمن حقوق الأجيال المستقبلية لما بعد النفط ، مع الحرص على استقرار الاقتصاد العالمي .

- والنقطة الخامسة ، هي أننا لا نبدأ من الصفر . هناك تاريخ متراكم من الاستثمارات الخارجية في السنوات السابقة ، وينبغي العمل على حمايتها وضمان استقرارها . وفي نفس الوقت النظر إلى المستقبل دون أن نكون رهينة للماضي . هناك استثمارات ضخمة متراكمة بالدولار ، ينبغي الحرص على احتفاظها بقيمتها ، وفي نفس الوقت عدم الوقوع في "فخ الدولار" بعد أن تزايدت أحجام هذه الاستثمارات ، ونذكر كلمة كينز يصبح "الدائن" رهينة للمدين إذا زاد حجم الدين بشكل كبير . وهذا ما أصبح عليه الوضع الحالي للمديونات المالية ، فالمدن الأكبر في العالم هو الولايات المتحدة ، وانحصر الدائنون الأساسيون في مجموعة صغيرة على رأسها الصين واليابان والدول النفطية .

- وأخيراً تمثل دول العالم الثالث ، وخاصة المنطقة العربية ، مجالاً هاماً للمستقبل الاقتصادي العالمي ، بما تتطلع إليه للتقدم واللاحق بالعالم المتقدم . ورغم ما تعانيه هذه الدول من مشاكل

اجتماعية وسياسية وبالتالي اقتصادية، فإنها تمثل، إلى حد بعيد، معضلة كبرى تتراوح بين فرص وإمكانيات للتقدم من ناحية، وخطورة الفشل وتهديد الاستقرار من ناحية أخرى، فهي بكثافتها السكانية من ناحية، وإمكانياتها غير المستغلة من ناحية أخرى، فإنها تعتبر أخطر امتحان يواجهه العالم. فهي من جانب خطر على استقرار العالم، إذا استمرت في تخلفها، ولكنها من جانب آخر قد تكون فرصة أمل إذا ما أحسن استخدام طاقتها المعطلة وبحيث تمثل إضافة حقيقية للبشرية. فإذا استمرت أوضاعها دون تحسن، فإنها - مع الانفجار السكاني - قد تصبح قنبلة زمنية موقوتة، تحرق الأخضر واليابس، إذا تفشت فيها - بسبب الفقر والجهل - القيم الجاهلية للتعصب وكرهية الغير وفلسفات الحقد والدمار. ولكنها، بالمقابل، قد تصبح إضافة إلى القدرات الإنتاجية لزيادة الرفاهية والأمل في المستقبل. وبطبيعة الأحوال، فإن المسؤولية الأولى، لإنقاذ هذه الدول والمناطق، هي لأبنائها ومواطنيها. ولكن هناك، أيضاً، مسؤولية عالمية، على القادرين على توفير الفرص والإمكانيات - وليس المساعدات والمعونات فقط - لتحويل هذه الطاقات العاطلة إلى طاقات منتجة.

الحاجة إلى مشروع حضاري تاريخي

هنا يدور التساؤل عن دور دول الفائض المالي، وكيفية استخدامه لصالح البشرية، بانتشار هذه الدول، أو بعضها لضمها إلى حظيرة الدول المنتجة والمسئولة. وفي هذا الصدد، فإن دول الفائض المالي في المنطقة العربية، قد يكون من مسؤولياتهم الأدبية والإنسانية، المساهمة بدرجة أكبر في تنمية هذه المنطقة. علماً بأنه إذا نجحت المنطقة العربية في أن تتحول إلى طاقة إنتاجية، تضيف إلى الأصول العينية الإنتاجية، في شكل استثمارات حقيقية، فإن المنطقة بأسرها سوف تصبح واحة للاستقرار والتقدم، وفي نفس الوقت، فإن الأصول السائلة حالياً في شكل أصول مالية، قد تتحول - عند استثمارها في المنطقة - إلى ثروة إنتاجية وأصول عينية، يمكن - على المدى البعيد - أن تكون الضمان الحقيقي لمستقبل الفوائض المالية العربية.

وهذا ليس مجرد مشروع اقتصادي، بل هو مشروع حضاري شامل. ودول الفائض المالي العربي، مؤهلة للقيام بهذه المسؤولية التاريخية. هذا رهان تاريخي، وليس مجرد مشروع استثماري، وبطبيعة الأحوال، فإنه - كأى مشروع تاريخي - لا بد وأن يبدأ بداية تدريجية، بتحقيق قصص نجاح محدودة، ثم تتوسع - بعد ذلك - تدريجياً لتشمل عموم الوطن العربي. وأني أكاد ألمح في مساعدات دول الخليج لمصر في أزمتها الراهنة، بداية لهذا المشروع الحضاري. فعندما واجهت مصر، في إطار ثورات الربيع العربي، ما يمكن أن يهدد الوجود المصري ساعدت

دول الخليج - بإحساس المسؤولية - لمعاونة مصر في محنتها. وأرجو أن تكون هذه خطوة على طريق النهضة العربية الاقتصادية، وحيث تقوم دول الفائض المالي العربي، ليس فقط بإقالة مصر - وغيرها من الدول العربية - من قوتها، بل تكون خطوة في طريق الرهان التاريخي لإعادة الشرق الأوسط إلى سابق عهده في الإسهام الحضاري.

مسئولية تاريخية

نخلص من كل ما تقدم، أن ظهور الفوائض المالية، هو نعمة كبرى ولكنها أيضاً مسؤولية تاريخية، وتحتاج إدارتها إلى قدر كبير من الحكمة واتساع الأفق التاريخي. فمن ناحية، هناك مصلحة كبرى في بقاء واستمرار هذه الفوائض تحقيقاً للاستقرار الاقتصادي العالمي، ومن ناحية ثانية تمثل هذه الفوائض تدعياً للدول العربية والنهوض بها اقتصادياً واجتماعياً. وإذا كان استمرار الفوائض المالية أمراً لا مناص منه، فإن المشكلة الحقيقية هي في كيفية توظيفه خارج الدول المنتجة للنفط وبما يحمي قيمتها في المستقبل.

كذلك لا بد من الاعتراف بأن الدولار يمثل - ولفترة قادمة غير قصيرة - عملة التداول العالمي، وإن من مسؤولية الدول النفطية العمل على استقرار الدولار حيث أن جزءاً غير قليل من ثرواتها المتراكمة موظف في الدولار وفي السوق الأمريكية. ومع ذلك، فإنه من المناسب أيضاً أن تحرص دول الفائض النفطي على عدم المبالغة والتركيز في الدولار وحده، فتوزيع المخاطر هو أحد الأركان الرئيسية لحسن إدارة الأصول المالية. ومع ذلك، فينبغي أن نتذكر أن الضمان الحقيقي لحماية ثروات الدول النفطية إنما يتحقق بقدر ما يصاحبها من زيادة في "الأصول العينية" على مستوى العالم. ومن الملاحظ أن السوق الأمريكية تتجه إلى المبالغة في إصدار "الأصول المالية" وبما يؤدي إلى تأكلها من ناحية، ويحول دون توظيفها في أصول عينية في مناطق أخرى لتزيد من الطاقة الإنتاجية العالمية من ناحية أخرى.

ورغم كافة مشاكل العالم الثالث، فإن مستقبل العالم يتوقف - إلى حد بعيد - على قدرة هذا الجزء من العالم للانضمام إلى الأسرة الإنتاجية، وذلك حتى لا يصبح هذا الجزء - وهو يمثل الكتلة السكانية الأكبر - خطراً على الاستقرار العالمي. ومن حسن الحظ دول الفائض المالي في الدول العربية أنهم جزء من المنطقة العربية، والتي حملت لواء تقدم البشرية لعصور طويلة ثم تخلفت عن الركب، وأن الأوان لنهضتها من جديد. وفي مثل هذه الظروف، فإن توظيف نسبة - متزايدة - من الفوائض المالية لدعم التنمية والتقدم الاقتصادي العربي، ليس فقط مسؤولية قومية

بل هو تأمين لمستقبل هذه الاستثمارات، إذا أحسن اختيار هذه الاستثمارات وبما يعود بالنفع على الدول المستقبلية للاستثمار والدول الخليجية المستثمرة.

أخيراً، فإن ما قامت به دول الخليج من مساندة مصر خلال أزمتها الأخيرة، قد يكون بداية لمشروع حضاري وتاريخي للنهوض الاقتصادي بالمنطقة العربية، على أن يبدأ ذلك بقصص نجاح محددة، باختيار منطقة أو أكثر في بعض الدول العربية، لإقامة "أقطاب اقتصادية" نموذجية، وبحيث تمثل نجاحاً في شكل متكامل يمكن تعميمه بعد ذلك. ولا بد أن تكون "البداية" مركزة، وأن تمثل نجاحاً ملموساً. وإذا نجحت التجربة في مراحلها الأولى، فإن ذلك يمكن أن يمثل نموذجاً لسياسة عربية متكاملة لنهضة الأمة العربية في مجموعها. قد يبدو هذا الأمر خيالياً، ولكن صناعة التاريخ تتطلب الكثير من الخيال والمغامرة المحسوبة. والله أعلم.